قال تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

((أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه

على شفا جرفٍ هارٍ فأنهار به في نار جهنم والله لايهدي القوم الضالمين،

لايزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم والله عليمٌ

حكيم))

سورة التوبة الآيتين (١٠٩ – ١١٠)

إهداء

إلى نبي الرحمة وشهداء العراق ،

وإلى والدي الكريمين حفِظهُما الله وأطال في عمريهُما ،

وإلى اخي الكبير والوحيد نديم ربي يحفظه لي ،

وإلى جميع اسرتي .

إلى اصدقائي في القسم الداخلي

وبشكل خاص صديقي واخي الغالي مصطفى الطفيلي

وإلى كل الأصدقاء والاحباب اهدي هذه العمل المتواضع

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله أول العمل وآخره .

أتقدم بجزيل شكري لأستاذي الفاضل الدكتور طلال حامد خليل على

صبره وحمله وإشرافه المتميز على هذه العمل . وأعترف أنه كان احرص

مني على أتمام هذا البحث ، وأن ماظهر به من نقص فيه – والكمال لله –

فهو راجع لتقصير مني .

والشكر الموصول إلى كل الأساتذه الذين تشرفنا بالدراسة على ايديهم

خلال الأربع سنوات الدراسية في كليتنا الموقرة .

كما اتوجه بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الذين سوف يناقشون هذا البحث

ويحكمونه .

المحتويات

الموضوع الصفحة

المقدمة ١

المبحث الأول :

المطلب الأول / مفهوم عملية بناء الدولة ٥

المطلب الثاني / تحديات بناء الدولة ٨

المطلب الثالث / أسس بناء الدولة ١١

المبحث الثاني :

المطلب الأول / مفهوم التعددية الحزبية ١٤

المطلب الثاني / مميزات نظام تعدد الأحزاب ١٦

المطلب الثالث / سلبيات نظام تعدد الأحزاب ١٧

المبحث الثالث :

المطلب الأول / معوقات التعددية الحزبية ١٩

المطلب الثاني / دور التعددية الحزبية في تفعيل الديمقراطية ٢٤

الخاتمة ٢٦

المصادر ٢٧

المقدمة

يعتبر القرن العشرين بحق هوعصر الدولة حيث ظهرت منظومة الدولة الوطنية بشكل لم يسبق لها مثيل ، بعد أن أخذت تتطور عما كانت عليه بعد اتفاقية وستفاليا (١٦٤٨) ، وأذا كان العالم الغربي قد أسس لمعالم الدولة الوطنية منذ القرن السابع عشر فأن العالم الثالث عموما بدأ يحوال تأسيس معالم الدولة الوطنية الحديثة بعد الأستقلال فقط ، وعند الحديث عن بناء الدولة والتعددية الحزبية فقد كانت من كبرى موضوعات التقدم في هذه البلدان ، وهذا محور دراستنا في هذا البحث حيث سنحاول أبراز توجه هذه الدول في البناء نحو عملية التنمية والتحديث على جميع الأصعدة والمستويات ، وبيان دور تعدد الأحزاب والمشاكل التي تواجهها .

من هذا المنطلق سنعمل على تسليط الضوء على دراسة عملية بناء الدولة الحديثة والمشاكل التي تواجهها وكيفية مواجهة هذه الاشكاليات وكذلك بيان اشكاليات التعددية الحزبية ومزاياها .

١ ــ أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث حول كيفية بناء الدولة على الأسس الحديثة للدول المتقدمة وبيان أهمية تعدد الأحزاب ومحاولة بيان وتفسير وتحليل الأسس والمميزات والتحديات والسلبيات حول عملية بناء الدولة والتعددية الحزبية .

٢ ــ فرضية البحث :

وحتى تسهل الإجابة على هذه الأشكالية ، حاولنا أن نثير الفرضيات التالية التي تسعى هذه الدراسة الى التحقق من صحتها وخطئها :

_ الفرضية الأولى أن عملية بناء الدولة يتطلب اقامة أسس حقيقية وفعالة في الدولة وان هناك تحديات تواجه عملية البناء .

_ الفرضية الثانية أن التعددية الحزبية ذات مزايا وعيوب تأثر على قيام التعددية الحزبية وعلى بناء الدولة .

_ الفرضية الثالثة أن التعددية الحزبية تواجهها معوقات عدة تأثر وتعيق قيامها في الدولة .

٣ ــ أشكالية البحث :

لقد شكلت ظاهرة بناء الدولة والتعددية الحزبية بمختلف ملابساتها التاريخية والفقهية مادة علمية لعدة دراسات ، وقد ازداد الأهتمام بهذه الظاهرة خاصة في القرن العشرين .
كما تضاعف الاهتمام بعملية بناء الدولة والتعددية الحزبية في الأونة الأخيرة وكثر الجدل حول اشكالية بنائها ودور التعددية الحزبية فيها .

وعلى هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في :

ماهي التحديات الرئيسية التي تعترض عملية بناء الدولة والتعددية الحزبية ؟
وماهي الأسس التي لابد من وضعها لعملية بناء الدولة وماهي المميزات التي يمتاز بها نظام التعددية الحزبية ؟

٤ ــ منهجية البحث :

في بحثنا هذا سوف نتبع مناهج متعددة ، لأن الدراسة التي سنقوم بها تنطوي على جوانب مهمة في أشكالية بناء الدولة والتعددية الحزبية .

وبالتالي فمن الضرورة المنهجية التي تستوجب المزج بين مناهج الدراسة التالية : المنهج الوصفي والمنهج الوظيفي وتقنية تحليل المضمون .

أستعمال المنهج الوصفي ، خاصة لوصف حالة عملية بناء الدولة والتعددية الحزبية فيها .
وقد استعمل المنهج الوظيفي ، خاصة لتتبع الهياكل المؤسساتية التي تمثل البنية الأساسية لعملية بناء أي دولة ، وكذلك استعمل هذا المنهج لبيان وظيفة ودور التعددية الحزبية في الدولة .

أما تقنية تحليل المضمون فتستعين بها الدراسة من حيث التحليل الكيفي للتحديات والأسس والمزايا والسلبيات .

٥ ــ هيكلية البحث :

حاولنا الأجابة الأشكالية من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، مع خاتمة (أستنتاجات) .

إنفرد المبحث الأول في مفهوم عملية بناء الدولة ، بالتركيز على بيان التعاريف والآرآء المختلفة لمجموعة من العلماء والفقهاء ، وأيضا أسس وتحديات عملية بناء الدولة .

أما المبحث الثاني ، فإحتوى على مفهوم التعددية الحزبية وبيان عدة تعاريف لها ، وبين مميزات وسلبيات نظام تعدد الأحزاب ، مع اعطاء رأي الباحث فيها .

وفي المبحث الثالث والأخير ، خصص لبيان المعوقات التي تواجه نظام التعددية الحزبية ، ودور هذا النظام في تفعيل الديمقراطية .

كما وضعت خاتمة لأهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها ، ونجيب فيها عن أهم الأشكاليات التي حدثت في المقدمة .

اشكالية بناء الدولة والتعددية الحزبية

المبحث الأول

المطلب الأول / مفهوم عملية بناء الدولة

يعد مفهوم عملية بناء الدولة تقليديا وحديثا في آن واحد ، إن المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة ، والذي يتزامن مع موجة استقلال الدول من الأستعمار ، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة ، تستهدف تحقيق التنمية الأقتصادية والأجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والأستعمار الجديد ، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية[١]. إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة ، يركز على إعادة بناء الدولة الفاشبة التي اصبحت مصدرا لتهديد الأمن والسلم والأستقرار في العالم ، ومن ثم يتوجب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها في إعادة بناء ذاتها [٢] .

وناقش العديد من المفكرين مفهوم بناء الدولة على نطاق اكاديمي واسع فالمفكر العربي حسام الدين علي مجيد يرى في كتابه " اشكالية التعددية الثقافية " ان هناك اتجاهان رأيسيان حول مفهوم بناء الدولة :

- الأتجاه الأول :- يستند هذا الأتجاه على أن بناء الدولة عملية تنموية اجتماعية سياسية ، وعادة مايستغرق هذا البناء مدة زمنية طويلة ، حيث يتيح للمجتمعات المتفككة ان تبني مجتمعا موحد متطابق مع كيان الدولة مما يؤدي الى الاستقرار .

---

١ – عبدالسلام صغور ، " بناء الدولة الحديثة في الجزائر : دراسة تقييمية " ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإعلام والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٥ – ١٦ .

٢ – فخر الدين ميهوبي ، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي : دراسة في تطور مابعد الأستعمار ، مكتبة الوفاء القانونية ، الأسكندرية ، ٢٠١٤ ، ص ٣٥ .

- الأتجاه الثاني :- يؤكد هذا الأتجاه على أن بناء الدولة هدف سياسي ، يعنى به خصوصا وصول جماعة معينة الى السلطة بدعم خارجي تسعى من خلاله هذه الجماعة ان تحقق اهدافها ومصالح اللاعبين الخارجيين وهو الطابع السائد في دول العالم الثالث [١] .

ويمكن التعبير عن بناء الدولة بقدرتها على تحقيق الأمن لساكنيها والرفاهية وتمثيل مواطنيها ، ومع ذلك فإن هذه المهمة تظل نسبية وتختلف من دولة الى اخرى ، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة الى اخرى ، هذا مايبرر جليا في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وانجاز الرفاه الأقتصادي (وتمثيل المواطنين) ، ومن ثم يمكن القول : أن عملية بناء الدولة تظل عملية نسبية [٢] .

بناء على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظراً لتداخل مرتكزاتها من جهة وأختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة اخرى ، ومن ثم يمكن عرض عدة تعريفات على عملية بناء الدولة الدولة ، حيث يعرف فرانسيس فوكوياما عملية بناء الدولة على انها : تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والأكتفاء الذاتي مايعني ان بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها [٣] .

ويعني فوكوياما في هذا التعريف ان عملية بناء الدولة يعتمد بشكل اساسي على تقوية المؤسسات الموجودة في الدولة بشكل يجعلها قادرة على التقدم الى مستوى الدول الحديثة ، وكذلك اقامة مؤسسات جديدة لها القدرة على البقاء في الدولة وتكتفي ذاتيا .

---

١ – حسام الدين علي مجيد ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الأندماج والتنوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

٢ – صلاح زرنوقة ، الأتجاهات الحديثة في دراسة الدولة ، القاهرة ، مكتبة الإسراء ، (ربيع ٢٠٠٧) ، ص ص ١- ٥٧ .

٣ – فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والأدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة مجاب الأمام ، الرياض : العبيكان للنشر ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١١ – ٣٤ .

وقد عرفها ديفيد ايستون ، عالم سياسة امريكي في كتابه ((تحليل النظام السياسي)) من فرضية أن بناء الدولة في جوهرها هي عملية سياسية لأن النظام السياسي في حلة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية [١] .

وايضا هي عملية بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقويم الخدمات الاساسية لمواطنيها : الأمن والعدالة ، وسيادة القانون فضلا عن التعليم والصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين [٢] .

ويعرف تشارلز تيلي عملية بناء الدولة على أنه إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة ، لها سلطة السيطرة على اقليمها ، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة [٣] .

بناء على ذلك توصلنا من خلال التعاريف السابقة إلى اعطاء تعريف شامل لعملية بناء الدولة حيث انها تعد عملية وضع وإقامة نهج جديد لكل مؤسسات الدولة يكون هذا النهج قادر على الارتقاء بالدولة وتقدمها .

---

١ – نصر محمد عارف ، ابتسمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج ، ط.١ ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٦٦ – ٢٦٧ .

٢ – التقرير الأوربي حول التنمية لعام ٢٠٠٩ ، التغلب على الهشاشة في افريقيا ، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، المعهد الجامعي الأوربي ، سان دومينيكو دي فيسولي ، ص ٩٠ .

٣ – فخر الدين ميهوبي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧ .

المبحث الأول

المطلب الثاني / تحديات بناء الدولة

هناك العديد من المظاهر والمشاكل التي تعيق عملية بناء الدولة والتي سوف نحددها بالآتي :

اولا : اشكالية تحقيق الأندماج الوطني

لاشك ان تحقيق الأندماج الوطني هو اهم اشكاليات بناء الدولة الوطنية في اغلب بلدان العالم الثالث منذ الأستقلال ، وقد تعمقت ازمة الأندماج الوطني تحت وطأة عدة اسباب يرتبط بعض منها بالسياسات الأستعمارية التي كانت تتبع ساسة فرق تسد ، ومن ثم بذرت الجذور الأولى للفرقة والانقسام داخل هذه المجتمعات ، هذا علاوة على أن الأستعمار عشية رحيله كان قد قضى على كل الكيانات التي يمكن ان تكون نواة لدولة وطنية متماسكة جغرافيا وديموجرافيا [١] .

كذلك وأن الدولة الوطنية وأية دولة وطنية في الشرق الأوسط ، ومنذ تأسيسها لم تبذل الجهد اللازم لبناء تجربة الأندماج الوطني انطلاقا من التشخيص الموضوعي للواقع الا الأجتماعي لتضع الحلول لأشكالياته[٢].

أن كل تلك الأمور ادت الى خلق صعوبات مهمة وجوهرية اعترضت عملية بناء الدولة لأن مشكلة الأندماج الوطني هي مشكلة تعاني منها اغلب دول العالم الثالث الأن مما يستلزم وضع حلول لازمة لها .

---

١ – تحديات بناء الدولة الوطنية في افريقيا ، موسوعة السياسة http://www.politics-dz.com والحرب

٢ – عبدالحميد الموساوي ، مشكلة الأقليات والأندماج الوطني في http://www.m.ahewar.org الشرق الأوسط ،

ثانيا : عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة

- هناك نوع من التماهي بين كيان الدولة وشخص الحاكم ، ايا كانت صفته وطريقة وصوله إلى سدة السلطة .

- تحول الدولة إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة على أساس عائلي / قبلي او ديني او ديمقراطي او شكلي . وفي معظم الحالات يعتبر القمع وليس الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتأمين النظم الحاكمة وضمان استمرارها في السلطة .

صعوبة الفصل بين ما للدولة وما للسلطة ، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وجهزتها [١] .

ثالثا : تضخم اجهزة الدولة

- ترتب عليه تمدد دور الدولة في الأقتصاد والمجتمع .

- الفشل في تحقيق التنمية المستقلة والعدالة الأجتماعية والديمقراطية والأستقلال الوطني والأصالة الحضارية [٢] .

كل هذا ادى إلى تضييق المهمة في بناء الدولة لأن النقص في المؤسسات داخل الدولة يترتب عليه ضعف الدولة وعدم قدرتها على النهوض بمستوى الواقع ، وأن التضخم الذي ينتج عن سوء الادارة يؤدي إلى اعاقة عملية البناء .

---

١ – محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ١٩٠ .
٢ – غسان سلامة ، قوة الدولة وضعفها ، بحث في الثقافة السياسية العربية ، في : غسان سلامة وآخرون ، الأمة والدولة والأندماج في الوطن العربي ج١ ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩، ص ص ٢٠٤ -٢٢٦ .

رابعا : الحروب والنزاعات المسلحة

ان ابرز التحديات الداخلية التي تعيق بناء الدولة تتمثل في الحروب والنزاعات المسلحة العنيفة مثل مايحدث في جنوب السودان وأفريقيى الوسطى والكونغو الديمقراطية . كما تشكل الراديكالية الأسلامية العنيفة معوقا آخر أمام إعادة بناء الدولة في مثل هذه الدول [١] .

وهذا يدل على ان اخطر معوق يعيق عملية بناء الدولة هي النزاعات المسلحة في بعض دول العالم الثالث .

خامسا : صعوبة الأنتقال من الأجتماع السياسي التقليدي إلى أجتماع الدولة الحديث :

واجه اجتماع الدولة الحديثة في المنطقة العربية أزمة انتقال من اجتماع سياسي مؤسسي جديد في ظل دولة . ورغم الاعتراف بأن نموذج الدولة السلطانية والمجتمع الأهلي لم يعد صالحا كمرجعية للتمثل والتطبيق في مجتمع الدولة الحديثة ، فقد ظلت تمثيلات الأسس التقليدية بادية في المؤسسة والسلوك السياسي لهذه الدول [٢] .

وقد اثر هذا العامل بشكل كبير في عملية بناء هذه الدول وتقدمها على النحو الذي وصلت اليه الدول المتطورة .

---

١ – حمدي عبدالرحمن ، وتحديات النهوض ، مقالات رأي (تحليلات) ، ٢٠١٤/٥/١٢ . http://www.google.iq

٢ – دريس علي ، اثر بناء الدولة على الأنتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية : دراسة مقارنة بين مصر والجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الدكتور مولاي – سعيدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، ص ٧٩ .

المبحث الأول

المطلب الثالث / أسس بناء الدولة

اولا : المؤسسات السياسية

تعد المؤسسات السياسية مرتكزاً اساسياً من مرتكزات عملية بناء الدولة ، ذلك أنها تعطيها طابعها الدائم ، تمكنها من اداء مختلف وظائها ، ولايمكن الحديث عن دولة مستقرة دون مؤسسات فاعلة ورشيدة وتحظى بقدر معتبر من الشرعية ، تمكنها من كسب دعم المواطنين وتأييدهم لسياستها . ولما كانت المؤسسات من الأهمية بمكان فرضت نفسها على دارسي العلوم السياسية ، كان لزاما على الباحث التقيد بدراسة اهم الؤسسات التقليدية التي كان لها الدور الحاسم في عملية بناء الدولة [١] .

يعتبر جوهر البناء السياسي تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها ، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني ، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم ، ويستند الى مبادئ وأسس احترام حقوق الانسان ، واقرار التعددية السياسية والفكرية [٢] .

ثانيا : المؤسسة الأقتصادية

ان الطموح لبناء الدولة القوية المستقرة يمثل هدفا لجميع القادة والشعوب في المعمورة ، فإذا تحقق ذلك ، هذا يعني حماية كرامة الأفراد والشرائح المتنوعة ، فضلا عن صون مكانة الدولة برمتها، ولايمكن الوصول الى هذه الأهداف اذا كان الأقتصاد بدائيا اوهشاً ، اولايساير المنطلقات الحديثة التي أسسها علم الأقتصاد في الدول القوية او ماتسمى بدول العالم المتطور [٣] .

---

١ – محمد أمين بن جيلالي ، مشكلة بناء الدولة : دراسة ابتسمولوجية وفق ادبيات السياسة المقارنة ، رسالة مجاستير ، جامعة ابي بكر بلقايد – تلسان – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٤ ، ص٤٩

٢ – فخر الدين ميهوبي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥ .

٣ – اثر التوازن الفكري والمادي في بناء الدولة ، رؤى من افكار الأمام الشيرازي ، شبكة النبأ المعلواتية ،٣٠ / ١ / ٢٠١٧, http://www.m.nnabaa.org

ومع استقرار الوعي والأهتمام بمشاكل الدول الفقيرة نشأ فرع جديد من الدراسات الاقتصادية ((اقتصاديات التنمية)) يهتم بمشاكل هذه الدول . وقد عرفت هذه الدراسات تنوعاً كبيراً من حيث الاهمية النسبية التي اعطت لكيفية الخروج من حالة التخلف والتأخر . وبعد ذلك انتقل محور الأهتمام من مجرد تكوين رؤس الاهتمام بالجوانب المؤسسية من ضرورة وضع نظام اقتصادي مناسب يسمح بدفع التنمية [١] . بناء على ذلك فأن للاقتصاد دور كبير في عملية بناء الدولة .

ثالثا : المؤسسة الأجتماعية

يتطلب في أول الأمر انتماء موحد وقوي يوحد الاهداف والطاقات والموارد ، وتوفر عوامل بناء دولة المؤسسات والقوانين ، والانتماء القوي لايكفي اذا كان هناك عوامل وظروف معادية كبيرة . لماذا مصر لم تستطيع الى الآن بناء دولة ناجحة مع أن أفرادها لهم انتماء قوي موحد ، بينما ايران الان مثلها ، هناك انتماء موحد لغالبية افرادها ، وهي سائرة في بناء دولة ناجحة وقوية [٢] .

رابعا : المؤسسة الدستورية

أن عملية بناء الدولة تقتضي في جوهرها تفعيل عملية بناء الدستور ، فالمشاكل الناجمة عن الفقر ، وعدم المساواة ، والبحث عن تقرير المصير هي من بين العوامل الأساسية التي قد تنتج موجات جديدة وكذلك إعادة تطوير القائم منها كجزء من عملية مستمرة ، مما ينعكس على جوانب عدة كتطوير إدارة الحكم والنظام السياسي . لكن عملية بناء الدولة في هذا الاتجاه هي عمليات دستورية سياسية معقدة تعبر عن خليط من النظم القانونية والضرورات السياسية [٣] .

---

١ – حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة . ط.١ ، ١٩٩٨ ، ص٢٠٨ .
٢ – نبيل حاجي نائف ، الدولة الناجحة والدولة الفاشلة ومفاهيم ومؤشرات ، أفكار ودراسات ، ١٤ نيسان / ٢٠١١ ، http://www.globalrabnetwork.com
٣ – محمد أمين بين جيلالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠

خامسا : المؤسسة العسكرية

من المعروف أن القوة العسكرية في أي دولة إنما تعد لحماية الحدود الخارجية للدولة من أي اعتداء خارجي ، وكفاءة افراد هذه المؤسسة إنما تتضح عند نجاحهم في تحقيق الأمن ، ولكن في البلدان النامية تعد ظاهرة تدخل الجيش في السياسة سمة بارزة [١] .

ويقترح فون دير ميهدن ثلاثة أدوار يمكن ان يلعبها الجيش في عملية بناء الدولة ، وهي كالتالي [٢] .

١ – حماية الدستور وتسلم الحكم بسبب مايراه الجيش من أزمات فوضى وتغلغل الرشوة ويشل عمل المؤسسات السياسية (الأرجنتين ، البرازيل) .

٢ – دور الأداة الثورية التي تقود الإصلاح ويرى الجيش أن بين مسؤلياته خلق مؤسسات سياسية جديدة تسلم فيما بعد لحكومات مدنية (الثورة المصرية ١٩٥٢) .

٣ - دور القوة غير المباشرة إذ لايقوم الجيش بدور مباشر واضح ، ولكنه يبقى عنصرا فعالا في البيئة السياسية ليخلق الظروف لحكومة مدنية (أندونيسيا ، إيران ، دول افريقية اخرى ...) .

---

١ – خالد عليوي جياد العرداوي ، العسكر وبناء الدولة العراقية : رؤية للمستقبل ، ٢١ / ٤ / ٢٠١٤، http://www.law.uokerbala.edu.iq

٢ – فيريل هايدي ، الادارة العامة من منظور مقارن ، ترجمة . محمد قاسم العريوتي ، ط.٢ ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٧٣ – ١٧٤ .

المبحث الثاني

التعددية الحزبية

المطلب الأول / مفهوم التعددية الحزبية

يرجع احد الفقهاء اسباب ظهور النظام التعددي إلى وجود انقسامات عميقة في المجتمع السياسي لأختلاف الجنسية والدين . والعادة أن القوى الأنقسامية كثيرا ماتلهبها العناصر المتناوبة داخل أو الحركات الثورية الخارجية [١] .

وسنجري التعريف بالتعددية الحزبية ، للتعددية الحزبية معنيين : عام وخاص " فالمعنى العام للتعدية الحزبية هو الحرية الحزبية ، أي أن يعطى أي تجمع – ولو بشروط معينة – الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة " . قد اتفق الفقهاء أن الظاهرة الحزبية تعتبر ركنا أساسيا للديمقراطية فلا يمكن تصور ديمقراطية بدون احزاب سياسية وحتى يتبين أن هناك ممارسة ديمقراطية يجب تطبيق المبادئ التالية [٢] : حرية المبادرة الفردية والجماعية – حرية التعبير – القبول بالتنوع والتعدد – فتح قنوات للحوار والتشاور .

أما المعنى الخاص للتعدية الحزية فهو يشير إلى " وجود ثلاثة احزاب فأكثر ، كل منها قادرة على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقرارا ، ويميزها عن غيرها من التجمعات المائعة وغير الثابتة التي كثيرا ما وجدناها في دول أوربا الوسطى بين عامي ١٩١٩ – ١٩٣٩ ومازالت قائمة في اغلب دول أسيا وأفريقيا أمريكا اللاتينية " [٣] .

---

١ – نعمان احمد الخطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، الأردن : جامعة مؤتة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٩٥ .

٢ – حسين بواردة ، الإصلاحات السياسية في الجزائر ١٩٨٨ – ١٩٩٢ ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الساسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٣ ، ص ٣٩٥ .

٣ – نعمان احمد الخطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٥

تعرف التعددية كذلك على انها : تحدث التعددية الحزبية في الأنظمة التي تؤدي فيها طريقة الأقتراع إلى وصول اكثر من حزبين إلى البرلمان [١] .

وكذلك تعني التعددية الحزبية وجود " عدة احزاب ذات قوة متساوية . وكل منها يمثل سياسة محدودة بخصوص احدى المسائل المهمة " ، كما ان هذه الاحزاب تكون غير متفاوتة تفاوتا كبيرا في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية [٢] .

تعريف اخر : توجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتظمن ثلاثة احزاب فأكثر كما هو الشأن في دول أوربا الغربية والدول الأسكندنافية ، الهند ، اسرائيل وغيرها [٣] .

وفي هذا النظام لايتمكن اي حزب من تشكيل الحكومة بمفرده ولوحده ، لأن في نظام تعدد الأحزاب لايفوز حزب واحد بالأغلبية التي تساعده على تشكيل الحكومة بمفرده ، الأمر الذي يضطره إلى الأئتلاف والتعاون مع الأحزاب الأخرى في السلطة التشريعية لتشكيل الوزارة [٤] . إلا ان هذا القول لايعني إن كل الأحزاب المشاركة في البرلمان ستشارك في تأليف الحكومة ، إنما تتولى هذه المهمة اكثر الأحزاب تمثيلا في البرلمان ، في حين تتولى الأحزاب الأخرى مهمة المعارضة [٥] .

إن نظام التعددية الحزبية يعطي الناخب تعدد الخيارات بين التيارات والأحزاب السياسية ، ولكن في الوقت نفسه يمكن ان يجعل من تشكيل الحكومة مناسبة للتفاوض والمساومة بين الأحزاب السياسية من أجل تقاسم وتوزيع الحقائب الوزارية ؛ الأمر الذي قد يضعف من اداء الحكومة برامجها السياسية والتنفيذية ، وبعبارة اخرى ، إن الحكومة التي تشكل من حزب واحد تكون دائما اقوى في ادائها وتنفيذ برامجها من تلك التي تتألف من احزاب عدة [٦] .

---

١ – إدريس بوكرا ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٨٨ .

٢ – نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون ، مجلة العلوم السياسية : كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد ٤٣ ، ص ٥٦ .

٣ – عبدالغني بسيوني عبدالله ، النظم السياسية – دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوربي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص ٥٨ .

٤ – ديندار شفيق الدوسكي ، التعددية الحزبية في الفكر الأسلامي الحديث ، دار زمان ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٧ .

٥ – نظام بركات وآخرون ، مبادئ علم السياسة ، العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ٢٢٩ .

٦ – جواد الهنداوي ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار العارف ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٢٥

المبحث الثاني

المطلب الثاني / مميزات نظام تعدد الأحزاب

١ – ان اهم ميزة يمكن ان تسجل لصالح نظام تعدد الأحزاب أنه يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية لذا فأن هذه المجالس سوف افكارها وميولها .

٢ – ويساعد نظام تعدد الأحزاب على تطبق مبدأ الفصل بين السلطات ، سواء في النظام البرلماني او الرئاسي [١] .

٣ – تنشيط الحياة السياسية : من خلال تنافسها السياسي وطموحها لبرامجها وأفكارها ، ومحاولاتها كسب تأييد الرأي العام ، للفوز في الأنتخابات والبقاء في السلطة .

٤ – تكوين الرأي العام : من خلال توجيه الحزب للمواطنين وتوعيتهم بالمشكلات السياسية ومقترحاته لحلها ، وتشجيعهم على المشاركة في الشؤن العامة وبلورة آرائهم في اتجاه معين .

٥ – تحقيق الأستقرا السياسي : من خلال قيادتها لأتجاهات الرأي العام في ظبط وتنظيم تطلعات المواطنين والمساهمة في حل مشكلاتها [٢] .

---

١ – نغم محمد صالح ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩

٢ – وظائف الأحزاب السياسية وانواع النظم الحزبية وأثرها على النظم السياسية ، كلية القانون : جامعة بغداد ، http://www.uobabylon.edu.iq

المبحث الثاني
المطلب الثالث / سلبيات نظام تعدد الأحزاب

١ – محاولة كل حزب تشويه الحزب الآخر ورميه بالاتهامات الباطلة ، والدخول في مهاترات تضيع معها القضايا الكبرى التي يجب أن توليها هذه الأحزاب الجزء الأكبر من اهتماماتها ، كما يخشى من الحزبية الضيقة ؛ بحيث يلتف كل حزب بعباءة حزبية ، ومن ثم تكون هذه الأحزاب مجرد انعكاس لما هو حادث بين الحركات والجماعات الإسلامية من خلافات حول بعض الأمور الفقهية التي وسعت من قبلنا وضاقت علينا [١] .

٢ – الأحزاب السياسية تزيد عوامل الأنشقاق والاضطراب في الدولة ، فتقسم الأمة شيعا . يعمل كل منها على اضعاف الآخر فتكثر الأضطرابات ، وقد تستعمل العنف لفرض آرائها بالقوة ؛ خاصة في البلادحديثة العهد بالديمقراطية كما هو مشاهد في دول أمريكا اللاتينية [٢] .

٣ – يعد البعض ان نظام التعددية الحزبية هو نظام (فاسد) ، لأنه سبب في عدم الأستقرار الحكومي . حيث ان عدم قدرة حزب واحد للحصول عاى الأغلبية المطلقة داخل البرلمان ، يدفع الأحزاب إلى تشكيل حكومات أئتلافية . هذه الحكومات تتميز بقصر عمرها ، وعدم الأنسجام بين اعضائها ، وتتميز بكونها حكومات ضعيفة بعكس الاحكومات التي تستند الى غالبية برلمانية حيث تكون حكومات قوية ومتجانسة [٣] .

٤ – تشكك الأحزاب التي ليست بالسلطة بخطط وبرامج الأحزاب او الحزب الذي في السلطة .

---

١ – مجدي داود ، ايجابيات وسلبيات الأحزاب الأسلامية ، مجلة البيان، عدد ٢٩١ ، ٢٠١١/٩/٢١ http://www.albayan.co.uk

٢ –محمد محمود صقر ، العمل الحزبي والتعددية السياسية في نظر الأسلام فوائد ومضار ، الألوكة الثقافية ، مقالات متعلة ، ٢٠١٢/٢/١ http://www.alukah.net

٣ – كريم يوسف كشاكش ، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٥٥١ .

٥ – قد يعمل الحزب الحاكم على تفضيل مصلحته ، ومصلحة اعضائه على المصلحة العامة ، كما أنه قد تسيطر عليه اقلية تسير الأمور بمشيئتها ، مما يقود الحزب إلى الدكتاتورية [١] .

وفي رأي الباحث ان نظام تعدد الأحزاب هو نظام ذو فائدة اكثر من نظام الحزب الواحد ، لأ، النظام المتعدد الأحزاب يساعد على قيام دولة ديمقراطية تستطيع تحقيق الرفاه لمواطنيها ، وكذلك ان نظام تعدد الأحزاب يقوم على مراقبة العملية السياسية في الدولة كي تسير الدولة نحو البناء والتطور ويقف بوجه الهفوات التي تحدث في النظام السياسي . وأن نظام التعددية الحزبية يساعد على تطوير مؤسسات الدولة التي تعد الأساس لتقدم الدول ، وان التعددية الحزبية تؤدي الى الفصل بين السلطات وتكشف عن العيوب داخل النظام .

---

١ – عزو محمد عبدالقادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي ، الثنائي ، التعددي) ، ٢٠٠٩/٤/٨ http://www.m.ahewar.org

المبحث الثالث

معوقات التعددية الحزبية ودور التعددية الحزبية في تفعيل الديمقراطية

المطلب الأول / معوقات التعددية الحزبية

اولا : الطبيعة الشمولية للنظام

الشمولية أو التوليتارية تعرف باللغة الأنكليزية ب(Totalitarianism) ، يقصد بها الحكومة المركزية التي تسيطر على كل جوانب الحياة ولا تتسامح مع الأطراف المختلفة معها بالرأي ، بدورها عرفت الموسوعة البريطانية الشمولية باعتبارها : شكل الحكومة التي تسمح نظريا بالحرية الفردية ، وفي الوقت نفسه تسعى لإخضاع كل جوانب حياة الفرد لسلطة الحكومة [١] .

وإن الشمولية Tolalitisme مشتق من الفعل اللاتيني Totalitas، أي الكل أو الإمتلاء وهي نظام المجتمع المغلق وشكل من اشكال الحكم الشمولي للطغيان Terranie بحيث ينعدم على مستواه القانون والنظام، وتكون السلطة في يد رجل واحد ، فالشمولية هي احدى طرق الحكم وفي أغلب الكتابات السياسية تكون مقابلة للديمقراطية ، وهي بأختصار تعني نظام سياسي يسيطر فيه حزب واحد فقط على الحياة السياسية في الدولة ولايسمح بوجود معارضة أو تداول سلمي للسلطة ، فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود نظام بوليسي قوي يعتمد على القمع والأرهاب ، ويتدخل في الشؤن الخاصة للأفراد وكما يمنع ويضع حد لحرية التعبير عن الرأي ، ويسيطر تماما على وسائل الأعلام وكافة النشاطات السياسية [٢] .

---

١ – منارة دمشق ، ما المقصود بالشمولية (التوليتارية) أو النظام الشمولي ؟ ، تاريخ النشر ٥ / ١١ / ٢٠١٦ ، http://www.babonej.com

٢ – مساهل فاطمة ، الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، مجلة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – جامعة حسيبة بن بو علي ، قسم الآداب والفلسفة ، العدد ١٤ ، جوان ٢٠١٥ ، ص ص ٣ – ١١ .

وايضا هناك تعريفات مختلفة للشمولية ، فترى حنى اردننت بأنها " أنظمة سياسية تمارس الأرهاب الشامل " ، ويعرفها كارل فردريك " بأنها أنظمة سياسية ذات ايدلوجية شمولية يسيطر فيها البوليس السري وتدار من قبل الحزب الواحد ، وتهيمن فيها الدولة على الأقتصاد والثقافة ووسائل الأعلام " [١] .

ولتحليل خصائص الأنظمة الشمولية ، فهناك من يرى بأن هذا النوع من الأنظمة السياسية له منطق مدمر بعمق القانون ولفكرة التمايز بين الدولة والمجتمع المدني ، فهذه الأنظمة السياسية ، امتلكت دساتير نصت على مجموعة من الأليات والمبادئ الديمقراطية مثل دستور الأتحاد السوفياتي في عهد استالين ، ولكنها بقيت بعيدة عن الواقع الفعلي المتسم بهيمنة مؤسسة القيادة الحزبية على بقية المؤسسات الأخرى ، أو انها ورثت نظاما دستوريا من نظام الحكم السابق فألمانيا النازية لم تغير دستور وايمار الديمقراطي ، لذا فلأنظمة الشمولية عرفت ديناميات تحول متشابهة إلى حد بعيد [٢] .

وهذا يعني حسب رأي الباحث أن الشمولية معوق رئيسي لنظام التعددية الحزبية لأنها تقضي على كل اشكال الديمقارطية والحرية الحزبية التي يمتاز بها نظام التعددية الحزبية .

ثانيا : العوامل الأجتماعية

اذا سلمنا بأن الأحزاب ظاهرة سياسية فأنه لايمكن إغفال العامل الاجتماعي الذي كان السبب في نشأتها فالظاهرة الأجتماعية تنشأ عندما يتبدى سلوك – ولو فرد واحد تحت تأثير فرد آخر أو مجموعة بصرف النظر عما إذا كان هذا الفرد او المجموعة حتظرين جسديا ، ففي عملية التفاعل المتبادل بالذات يمارس الأفراد تأثيرا على بعضهم البعض ويساهمون في استيعاب هذه الصفات أو تلك العلاقات الاجتماعية بصورة متبادلة ، فالعامل الاجتماعي هو تلك الصفة العامة الملازمة لمختلف مجموعات الافراد التي تعد نتيجة نشاطهم المشترك والتي تتجلى في التخالط والتفاعل وما ينتج عنه من

---

١ – عبدالعالي عبدالقادر ، محاظرات في النظم السياسية المقارنة ، جامعة سعيدة – مولاي الطاهر – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ ، ص ٥٠

٢ - فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ ، ص ١٩٤ .

من علاقات اجتماعية بين الأفراد إزاء وضعهم في المجتمع وإزاء ظواهر الحياة وإزاء ظواهر عمليات الحياة الاجتماعية [١] .

فالأحزاب كظاهرة اجتماعية تنشأ نتيجة التفاعل بين الناس وتتحدد بالفوارق في مكانهم ودورهم في البنى الاجتماعية الملموسة الأمر الذي يتجلى بدوره في مختلف مواقف الافراد ومجموعات الأفراد من ظواهر وعمليات الحياة الاجتماعية ، هذه النشأه يمكن تفسيرها بتعبير فيليب برو (بقيام الأفراد بوضع موارد ، بصفة مشتركة ، في خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي ، ولقيامها بذلك تدخل في تنافس مع بعضها البعض ...) كما أنها تصطدم أيضا بمنافسة اشكال اخرى من المنظمات النقابية والدينية والثقافية من هنا تسعى الأحزاب لجعل الناس يشاطرونها صحة نظراتها ، وإقناعهم بقيمة اهدافها أو برامجها لفرض نفسها كممثلة للسكان [٢] .

وأن للعوامل الأجتماعية اثر كبير يعوق التعددية الزبية في كثير من البلدان المتخلفة حيث يؤثر على ادائها في تطوير وبناء الدولة وخصوصا في دول العالم الثالث حسب رأينا . لأن هذه الدول في امس الحاجة ان تكون في مستوى العصر الأنساني ، الذي باتت فيه الأرادة الجماهيرية عنصر فاعل واساسي لحماية الوكن ، واكساب النظام السياسي الشرعية التي يرتكز عليها ، فلا فلا شرعية خارج شرعية التأييد الشعبي ، ولا امكانية لتحقيق ارادة الشعب الا من خلال التعددية الحزبية ، وفي ظل قانون انتخاب عصري ، وما عدا ذلك فلا معنى لاي حديث عن الديمقراطية [٣] .

ثالثا : العامل الديني

ان للدين مكانة عالية ودور كبير في مدى التأثير على عدد الأحزاب ودورها في الدولة ، فأننا سنأحذ الدين الإسلامي نموذجا لدور الدين في التأثير على التعددية الحزبية وكيف يعيق تعدد الأحزاب .

---

١ – غياالندي اوسيبوف ، اصول علم الاجتماع السياسي ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٩٠ ، ص ٥٩ .

٢ – المهدي الشيباني دغمان ، الأحزاب السياسية إلتفاتة سوسيولوجية ، المجلة الجامعة ، ليبيا ، جامعة الزيتونة – كلية الآداب – قسم العلوم الأجتماعية ، العدد ١٦ ، المجلد الأول ، فبراير ٢٠١٤ ص ٧ .

٣ غالب فريجات ، التعددية الحزبية وتداول السلطة التنفيذية ، موقع التجديد العربي ، ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ ، http://wwwarabrenewal.info

قبل ان يخطو الباحث إلى موقف الإسلام في نظام تعدد الأحزاب ، فمن الموضوعات التي تحتاج الى البيان هي مكانة التعدد في الإسلام . ومن ثم يريد الباحث لأول وهلة بيان التعدد بالنسبة الى نظرتها في الإسلام [١] .

أن الباحث يريد ان يخطو الى موقف الأسلام من في نظام تعدد الأحزاب السياسية . إذا كانت الأحزاب السياسية تقوم بدور مهم في الحياة السياسية ، حيث أنها تعمل على تمنية الوعي السياسي لأفراد الشعب وتحاسب الحكام وتراقبهم وتمنع استبدادهم ، فظهر سؤال على ذلك ، هل تتسع الدولة الأسلامية لتعدد الأحزاب السياسية ؟. سنجيب على ذلك بما يلي :

كما نعلم ، ان الأحزاب السياسية على النحو الذي يجري عليه العمل في واقعنا المعاصر بأعتبارها تكتلات سياسيه تعمل بالوسائل الديمقراطية للوصول إلى الحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين ، تعد من الوسائل المستحدثة التي لا عهد للأمة بها من قبل ، وقد تفاوتت اجتهادات المعاصرين في هذه المسألة كما هو الشأن في كثير من المسائل المستحدثة إلى رأيين :

الأول : رفض إنشاء الأحزاب السياسية في الدولة الإسلامية .

الثاني : تأييد إنشاء الأحزاب السياسية في الدولة الأسلامية في إطار الإلتزام بسيادة الشريعة وعدم الخروج على اصولها [٢] .

في الرأي الأول ، يرى بعض الباحثين أن نظام التعدد الحزبي لا يتماشى مع تعاليم الأسلام وأصوله ، وذلك لمخالفته للقواعد الشرعية ولما يقتضي إليه من عواقب منكرة وأنه يجب أن تسد الذرائع إليه بكل سبيل ، وقد استدلو على ذلك بعدد من الأدلة تتمثل فيما يلي :

اولا : أن الآيات القرآنية الكريمة تدعوا الى وحدة الجماعة ، وعدم التفرقة والتحزب ، وذلك لأنهما يؤديان إلى إنقسام المسلمين وتنازعهم ويستدلون على ذلك بقوله تعالى :

((إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شئ إنما أمرهم إلى الله ثم ينبههم بما كانوا يفعلون)) [٣] .

---

١ – أحمد أوغلو ،ترجمة إبراهيم البومي غانم بتقديم محمد عمارة ، الفلسفة السياسية : هذا هو الإسلام ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط. ١ ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٣ .

٢ – أحمد محمد أمين ، تقديم كمال ابو المجد ، الدولة الإسلامية والمبادئ الدستورية الحديثة : دراسة لأهم مبادئ الديمقراطية الغربية في ضوء احكام الشريعة الإسلامية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط.١، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

٣ – سورة الأنعام / ١٥٩

ثانيا : النصوص قد تواترت في ذم الأحزاب والحزبية ، فالأحزاب هم الذي تجمعوا حول المدينة في غزوة الأحزاب بهدف القضاء على المسلمين ، دل بهذا بقوله تعالى ((ولما رأى المؤمنون الأحزاب قالوا هذا ماوعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا إيمانا وتسليما)) [١] .

أما اصحاب الرأي الثاني فأن غالبية الباحثين المعاصرين يذهبون إلى أباحة إقامة أحزاب متعددة في ظل الحكم الإسلامي ، لأن ذلك لايتنافى مع أحكام الإسلام وتعاليمه [٢] .

وفي رأي الباحث من خلال ما أتضح فأن للدين اثر كبير على الوقوف بوجه التعددية الحزبية من حيث الاباحة بالتعددية ام عدم الأباحة وهذا يعني ان التعددية الحزبية في دولة ما تعتمد بصورة كبيرة على الدين لأنه يتدخل بشكل مباشر في وجودها ، لذلك فأن أغلب الدول تتوقف طبيعة التعددية الحزبية فيها على طبيعة الدين في هذه الدول .

---

١ – سورة الأحزاب / ٢٢

٢ – أحمد كمال أبو المجد ، الدولة الإسلامية والمبادئ الدسورية الحديثة ، مكتبة القاهرة ، ط ١. ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٨ .

المبحث الثالث

المطلب الثاني

دور التعددية الحزبية في تفعيل الديمقراطية

يرى هنتغتونأن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة ، اكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية ويسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة [١] .

حدد هنتغتون أنماط التحول الديمقراطي أساس حدوثها هي الأحزاب السياسية خاصة نمطي الإحلال ، ولإحلال التحولي ، يمثل الاول منها في تصاعد نفوذ القوى المعارضة مقابل أنهيار النخبة الحاكمة مايؤدي لترسيخ الديمقراطية ، أما الأحلال التحولي فيكون بحدوث توافق على التغير بين الحكومة والمعارضة ، لحدوث توازن في القوى بينهما ، وهذا ما يمكن رصده عند استقراء التاريخ ورصد ظاهرة الديمقراطية [٢] .

حدد هنتغتون موجات التحول نحو الديمقراطية ، اول موجة تكمن جذورها في الثورتين الفرنسية والأمريكية اللتين سمحتا بظهور فعلي للمؤسسات الديمقراطية ، وأهمها الأحزاب السياسية التي تبلورت بشكل بارز وشكلت أساسا لمواجهة النخب الحاكمة المتسلطة انذاك ، وهو ماساهم في بروز الديمقراطية ، ومع تراجع التعددية الحزبية ادى الى تراجع الديمقراطية في النظم الأوربية الغربية خاصة ايطاليا ، المانيا ، وحتى فرنسى وهو مايسميه هنتغتون بالموجة المضادة الأولى لتعود الديمقراطية من جديد في اطار الموجة الثانية من خلال تفعيل الأحزاب السياسية [٣] .

وأن نظريات التحديث والتنمية قدمت مداخل عديدة ابرزها المفاهيم المتعلقة بأزمات التنمية السياسية والمؤسسية والنخبة والقيادة السياسية ، وتطور

---

١ – بلقيس احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٥ – ١٦ .

٢ – سعد الدين ابراهيم ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، بيروت ، مدركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠٧ .

٣ – صمويل هنتغتون ، الموجة الثالثة ، ترجمة عبدالوهاب علوب ، الكويت ، دار سعار الصباح ، ط.١ ، ١٩٩٣ ، ص ٩٤ .

المجتمعات من مجتمعات بدائية الى اقطاعية الى صناعية ، وهو ما ادى لتطور انواع الديمقراطية [١] .

ويذهب السيد ياسين في كتابه ((الثورة الكونية والوعي التاريخي)) الى ان العالم مر ولازال يمر بثورة مثلثة الجوانب ، اولها يتمثل بالثورة السياسية والتحول من السلطوية والشمولية الى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الأنسان ، حيث ثبت ان هيمنة الحزب الواحد مضادة للطبيعة الأنسانية وان التعددية السياسية والثقافية اصل من اصول المجتمع الأنساني [٢] .

فعلى الصعيد المجتمعي والسياسي نجد ان للأحزاب وضائف واهداف عدة تؤدي في اطار استراتيجية دينامية تصنعها الحياة السياسية والمعركة الأنتخابية التي تنخرط فيها الأحزاب ويدرج "فيليب برو" هذه الوضائف بشكل دقيق بالأتي [٣] .

١ – الأحزاب كآلات انتخابية : ويعد المظهر الأكثر وضوحا لنشاط هذه الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية التعددية ، بحيث تعمل الأحزاب في هذا الأطار على انتقاء المرشحين للأنتخابات (الوطنية والمحلية) وتعد هذه اهم وظيفة لها ، ويشكل الدخوا في المعترك الأنتخابي الفيصل بينها وبين جماعات المصالح .

٢ – الأحزاب كحلبات للجدل : تسهم الأحزاب دئما في تكوين الأرادة العامة من خلال التأثير على الرأي العام وتوجيهه بفضل ماتثيره من مجادلات ، سواء كانت هذه الأخيرة داخلية بحيث تسمح للقاعدة الحزبية بأعلان موقفها من خط الحزب ، او داخل المؤسسات البرلمانية ، حيث تتجابه الأغلبية والمعارضة ويكون الرهان المباشر حول مراقبة النشاط الحكومي ، كما تتجلى ايضا في المشاهد الاعلامية .

٣ – الاحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي : اذ يعد المذهب والبرنامج وحتى مواضيع الحملة الانتخابية نقلا فعليا لرسائل تستخدم كمرجع مشترك ليس لأعضاء الحزب فحسب ، بل لناخبي المتعاطفين معه ايضا على مختلف شرائحهم ومستوياتهم ونماذجهم .

وفي ضوء ماسبق نستنتج ان التعددية الحزبية لها دور كبير في تفعيل الديمقراطية في البلدان المتطورة الحديثة والتي ادت الى الأرتقاء بهذه الدول من خلال تفعيلها للديمقراطية بأعلى مستوياتها .

---

١ – بلقيس احمد منصور ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢١ .

٢– السيد ياسين : المداخلة الثانية (بدون عنوان) تحرير غسان اسماعيل عبدالخالق ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٧ .

٣– فيليب برو ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٥٧ – ٢٦٠ .

الخاتمة

لقد تم في هذا البحث تناول الأطار المفاهيمي لعملية بناء الدولة والتعددية الحزبيةواشكالياتهما،وحيث تم الوصول الى مجموعة من النتائج والخلاصات ، والتي تتعلق بإشكالية بناء الدولة والتعددية الحزبية .

فالموضوع محط الدراسة تتخلله جوانب إشكالية متعددة انطلاقا من موضوع مشكلة بناء الدولة والتعددية الحزبية في حد ذاته لما يتظمنه من تعقيدات فهو يدخل ضمن نطاق حقول معرفية عددية اضافة الى حساسيته بالنسبة للدول المختلفة ، فقد خص البحث اطارا مفهوميا ونظريا ، يبرز هذا الطرح الأشكالي الذي زاده تناول بناء الدولة والتعددية الحزبية والتي سنتناول اهم محدداتها .

يمكن عموما الحديث عن نموذجين اساسيين ساهما في تحديد أشكالية بناء الدولة والتعددية الحزبية :

النموذج الأول تحديات بناء الدولة ، فهو يتعلق بالأمور التي تعيق عملية بناء الدولة من مشكلة الأندماج والتضخم في اجهزة الدولة وغيرها تبعا لطبيعة كل دولة فأن هذه المشاكل التي واجهت عملية بناء الدولة وفق الأسس الحديثة للدول المتطورة ، وكذلك توصلنا الى أن بناء الدولة يتم وفق اسس حديثة ذات اهمية كبرى بالنسبة للدول المتخلفة .

أما النموذج الثاني فكان للتعددية الحزبية دور في بناء الدولة ، وكذلك أن للتعددية الحزبية مزايا وعيوب ساهمت في دور الأحزاب وتعددها في دول العالم تحديدا ، والذي اثرت بشكل كبير على هذه الدول وطبيعة انظمتها ، وكان لها دور كبير في تفعيل الديمقراطية في هذه البلدان .

المصادر

الكتب

١ - أحمد داود أوغلو ، إبراهيم البومي غانم بتقديم محمد عمارة ، الفلسفة السياسية : هذا هو الإسلام ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط. ١ ، ٢٠٠٦ .

٢ – أحمد كمال ابو المجد ، الدولة الإسلامية والمبادء الدستورية الحديثة ، مكتبة القاهرة ، ط. ١ ، ٢٠٠٥ .

٣ – أحمد محمد أمين ، تقديم كمال ابو المجد ، الدولة الإسلامية والمبادئ الدستورية الحديثة : دراسة لأهم مبادئ الديمقراطية الغربية في ضوء احكام الشريعة الإسلامية ، مكتبة الشروق الدولية القاهرة ، ط. ١، ٢٠٠٥ .

٤ - إدريس بوكرا ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، ٢٠٠٣ .

٥ – السيد ياسين : المداخلة الثانية (بدون عنوان) تحرير غسان إسماعيل عبدالخالق ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥، ص.١٨٧

٦ – بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٤ .

٧ – جواد الهنداوي ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار العارف بيروت ، ٢٠١٠ .

٨ – حازم الببلاوي ، دور الدولة في الأقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة ، ط. ١ ، ١٩٩٨ .

٩ – حسام الدين علي مجيد ، أشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الأندماج والتنوع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ .

١٠ – ديندار شفيق الدوسكي ، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث ، دار زمان ، دمشق ، ٢٠٠٩ .

١١ – سعد الدين إبراهيم ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، بيروت ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، ٢٠٠٥ .

١٢ – صلاح زرنوقة ، الأتجاهات الحديثة في دراسة الدولة ، القاهرة ، مكتبة الأسراء ، (ربيع ٢٠٠٧) .
١٣ – صامويل هانتغتون ، الموجة الثالثة ، ترجمة عبدالوهاب علوب ، الكويت دار سعار الصباح ، ط. ١، ١٩٩٩ .
١٤ – عبدالغني بسيوني عبدالله ، النظم السياسية – دراسة النظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكرالأوربي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت .
١٥ – غسان سلامة قوة الدولة وضعفها ، بحث في الثقافة السياسية العربية ، في غسان سلامة وآخرون ، الأمة والدولة والأندماج في الوطن العربي ج١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .
١٦ – غينادي او سيبوف ، اصول علم الأجتماع السياسي ، موسكو دار التقدم ، ١٩٩٠ .
١٧ - فخر الدين ميهوبي ، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي : دراسة دراسة في تطور مابعد الأستعمار ، مكتبة الوفاء القانونية ، الأسكندرية ، ٢٠١٤ .
١٨ – فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والأدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة مجاب الأمام ، الرياض : العبيكان للنشر ، ٢٠٠٧ .
١٩ – فيريل هايدي ، الأدارة العامة من منظور مقارن ، ترجمة محمد قاسم العريوتي ، ط. ٢ ، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥ .
٢٠ – فيليب برو ، علم الأجتماع السياسي ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ .
٢١ – كريم يوسف كشاكش ، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، ٢٠١٤ .
٢٢ – محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ، ١٩٩٤ .
٢٣ – نعمان أحمد الحطيب ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، الأردن : جامعة مؤتة ، ١٩٩٩ .

٢٤ – نصر محمد عارف ، ابتسمولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي ، النظرية ، المنهج ، ط. ١، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ .

رسائل الماجستير

٢٥ – ادريس علي ، أثر بناء الدولة على الأنتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية : دراسة مقارنة بين مصر والجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الدكتور الظاهر مولاي – سعيدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٢ .
٢٦ – حسين بواردة ، الأصلاحات السياسية في الجزائر ١٩٨٨-١٩٩٢ ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ١٩٩٣ .
٢٧ – محمد أمين بن جيلالي ، مشكلة بناء الدولة دراسة ابتسيمولوجية وفق ادبيات السياسة المقارنة ، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد – تلمسان- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٤ .

التقارير والمجلات

٢٨ – التقرير الأوربي حول التنمية لعام ٢٠٠٩ ، التغلب على الهشاشه في أفريقيا ، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، المعهد الجامعي الأوربي ، سان دومينيكو دي فيسولي .
٢٩ – المهدي الشيباني دغمان ، الأحزاب السياسية إلتفاتة سوسيولوجية ، المجلة الجامعة ، ليبيا – جامعة الزيتونة – كلية الآداب – قسم العلوم الأجتماعية ، العدد ١٦ ، المجلد الأول ، ٢٠١٤ .
٣٠ – مساهل فاطمة ، الشمولية وتدميرها لبنى المجتمع ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – جامعة حسيبة بن بو علي ، قسم الآداب والفلسفة ، العدد ١٤ ، جوان ٢٠١٥ .

٣١ – نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون ، مجلة العلوم السياسية : كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد ٤٣ ، ٢٠١١ .
٣٢ – عبدالعالي عبدالقادر ، محاظرات في النظم السياسية المقارنة ، جامعة سعيدة – مولاي الظاهر- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .

الأنترنت

٣٣ – اثر التوازن الفكري والمادي في بناء الدولة ، رؤى من افكارالأمام الشيرازي ، شبكة النبأ المعلوماتية http://www.m.annabaa.org.
٣٤ – تحديات بناء الدولة الوطنية في افريقيا ، موسوعة السياسة والحرب، http://www.politics-dz.com

٣٥ – حمدي عبدالرحمن ، افريقيا وتحديات النهوض، مقالات رأي (تحليلا) ، ١٢ / ٥ / ٢٠١٤ http://www.google.iq
٣٦ – خالد عليوي جياد العرداوي ، العسكر وبناء الدولة العراقية : رؤية للمستقبل ، ٢١/نيسان/٢٠١٤ ، http://www.law.uokrbala.edo.iq

٣٧ – عبدالحميد الموساوي ، مشكلة الأقليات والأندماج في الشرق الأوسط http://www.m.ahewar.org
٣٨ – عزو محمد عبدالقادر ناجي ، مفهوم الحزبية والنظام الحزبي (الأحادي ، الثنائي ، التعددي) http://www.m.ahewar.org
٣٩ – غالب فريجات ، الحزبية وتداول السلطة التنفيذية ، موقع التجديد العربي ، ١٩/ديسمبر/٢٠١٠ ، http://www.arabyenewal.info
٤٠ – محمد محمود صقر ، العمل الحزبي والتعددية السياسية في نظر الأ الأسلام فوائد ومضار ، الألوكة الثقافية ، http://www.alukah.net
٤١ – مجدي داود ، ايجابيات وسلبيات الأحزاب السياسية الإسلامية ، مجلة البيان ، عدد ٢٩١ ، ٢٠١١/٩/٢١ http://www.albayan.co.uk

٤٢ – منارة دمشق ، ما المقصود بالشمولية (التوليتارية) أو النظام الشمولي ؟ أفكار ودراسات ، ٢٠١٦/١١/٥ ، http://www.babonej.com
٤٣ – نبيل حاجي نائف ، الدولة الناجحة والدولة الفاشلة مفاهيم ومؤشرات افكارودراسات،٢٠١١/٤/١٤ http://www.galobalrabnetwork.com

٤٤ – وظائف الأحزاب السياسية وأنواع النظم الحزبية وأثرها على النظم السياسية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ،
http://www.uobabylon.edu.iq